Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (18): 30 May 2021
P: 147 - 162

ISSN: 2522- 3399

مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (18): 30 مايو 2021 م
ص: 147 - 162

Caring for Persons with Disabilities in Light of the 2030 Sustainable Development Goals: A Case Study of the Policies of the Palestinian Ministry of Social Development

Suha Zuhair Taffal

Faculty of Education Sciences || University of Mohammed V || Morocco

Abstract: The purpose of this study is to analyze the reality of the Ministry of Social Development programs for persons with disabilities in the Palestinian society and to know the effectiveness and efficiency of these programs in assisting these people, enabling them to integrate into the Palestinian society and achieving social development. The study followed the analytical method and used interviews. It also reviewed related studies including reports and.

The results indicate that the programs of the Ministry of Social Affairs target poverty, not disability, criterion. The cash assistance does not contribute to transferring the reality of relief services to development that the ministry aims through its various programs. This is not consistent with achieving the development goals set by the National Policy Agenda 2017-2022 in fulfilling social justice and combating poverty. The study recommends developing procedures and future strategic policies in order to achieve development goals.

Keywords: Sustainable Development, Caring for Persons with Disabilities, Social development.

رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030: دراسة حالة سياسات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية

سهى زهير تفال

كلية علوم التربية || جامعة محمد الخامس || المغرب

المستخلص: هَدِفَتْ هذه الدراسة إلى تحليل واقع برامج وزارة التنمية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، ومعرفة مدى فاعلية البرامج وكفاءتها، في مساعدة هؤلاء الأشخاص، وتمكينهم للانخراط في المجتمع الفلسطيني، وتحقيق التنمية الاجتماعية. اتّبعت الدراسةُ المنهج التحليلي، واستخدمتِ المقابلات، ومراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة، وتحليل المحتوى.

وأشارت النتائج إلى أن البرامج تستهدف معيار الفقر وليس الإعاقة، ولا تساهم هذه المساعدات النقدية، في نقل واقع الخدمات الإغاثية إلى التنمية، التي تهدف لها الوزارة من خلال برامجها المختلفة، وهذا ما لا يتناغم مع تحقيق الأهداف التنموية التي حدّدتها أجندة السياسات الوطنيّة 2017- 2022 في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، واستنادا للنتائج أوصت الباحثة بالحاجة إلى تطوير الإجراءات، والسياسات الاستراتيجية المستقبلية لتحقق الأهداف التنموية.

الكلمات المفتاحيّة: التنمية المستدامة، رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، التنمية الاجتماعية.

1. مقدمة الدراسة وخلفيتها

يعدّ الأشخاص ذوو الإعاقة عنصراً مهمّاً في المجتمع، فهم أحد دعائمه، وهم شركاء فاعلون فيه، ومن المفترض التعامل معهم كجزء رئيسٍ، لتحقيق الأهداف المستقبلية التنمويّة للمجتمع، من خلال استهداف هذه الفئة، واستثمارها والاستفادة منها لتحويلها من فئة مستهلِكة إلى فئة منتجة، ودمجها بالمجتمع، وذلك بتظافر الجهود، وتطوير استراتيجيات وخطط تنفيذية، بشراكة مجتمعية متكاملة.

احتلت مسألة الإعاقة اهتمام المجتمعات المحلية والدولية، كونها عنصراً مهمّا في تحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية، ويعدّ تحسين الصحة ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة أمراً ضروريّاً، لتحقيقه أهدافَ التنمية المستدامة؛ لأنّ تجربة الإعاقة عالمية، وتؤثر على جميع مجالات الحياة البشرية، وتعتمد رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على المحافظة على تحقيق طموحهم وصحتهم ورفاهيتهم ، والمحافظة على مستوى المعيشة اللائق لهم، والعمل بأجر لائق، والمشاركة في التعليم والحياة الاجتماعية والمجتمعية، وهذا يعدّ جزءاً من أهداف التنمية المستدامة، إذ توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030م وأهداف التنمية المستدامة الـ"17"خطة قوية، وإطاراً لتوجيه المجتمعات المحلية والبلدان، والمجتمع الدوليّ نحو تحقيق التنمية الشاملة للإعاقة1.

وفي السياق الفلسطيني، ولتفعيل الاهتمام الوطني الفلسطيني بالتنمية المجتمعية، وتطوير سياسات لتقديم الخدمات الأساسيّة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، فقد اتّخذت السلطة الفلسطينيّة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية خطواتٍ استراتيجيةً لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تم تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، في وضع العديد من الأولويات في تقديم الخدمات على المستوى المحلي لهذه الفئة من النّاس، كما جاء في أجندة السياسات الوطنية (2017- 2022) فيما يتعلق بتطوير نظام الحماية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون للأشخاص ذوي الإعاقة، وأهمية الاندماج الاجتماعي، وتوفير فرص العمل لهم بلا توانٍ، وتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات2. كون استراتيجية القطاع الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية (2022- 2017) مرتبطة بشكل وثيق بالأجندة الوطنية، التي تؤكد على العلاقة بين التنمية وتطوير الخدمات3. وفي تحقيق استقصائي لوكالة وطن للأبناء في شهر تشرين ثاني من العام 2016 أن هنالك صورة سوداء تحيط بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين؛ إذ يذكر المستشار زياد عمرو في وزارة التنمية الاجتماعية أن هنالك العديد من المؤسسات التي تم أنشاها حديثًا غير مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ لم تلتزم بشروط الموائمة، كما ويواجه الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون مجموعة من التحديات، منها التنظيم القانوني لحقوقهم من التشريعات الواردة في القوانين المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة في التعليم، والعمل والتنقل والمواصلات وسهولة الوصول إلى المرافق العامة، وأن الدولة تتجاهل إنشاء الإجراءات واللوائح التي تسهل تطبيق القانون وإعداد الكوادر اللازمة ليكون لديهم القدرة والمعرفة الكاملة والمهارة في التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعني أن هناك سياسة معيبة في هذا المجال4. ومن هنا يمكن القول إن تحسين العملية التنموية للأشخاص ذوي الإعاقة، يرتبط بدمج المشاركة الفاعلة وضمانها في المجتمع، من خلال إمكانية وصولهم لكافة خدمات التأهيل والرعاية الشاملة، عبر تعزيز استراتيجيات العمل الاجتماعي، وتحسين الخدمات، وتطوير الأداء من جميع الجهات الرسمية، وجميع الأطراف ذات العلاقة كافّة. وتشير دراسة أجريت حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين أن ديوان الموظفين العام يتخذ الإجراءات الإدارية للتأكيد الحق الذي نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية على توفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الإشراف والرقابة على تعين 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة في الإحداثيات السنوية، وأن وزارة العمل ومن خلال سياسة التفتيش والمتابعة والإشراف تعلم على تعزيز استيعاب المؤسسات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة لا تقل عن 5% من العالمين فيها، وجعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم وفقاً لنص مادة 13 من قانون العمل الفلسطيني رقم

7 لسنة 2007م، والمادة 10 من قانون حماية ذوي الإعاقة في فلسطين رقم 4 لسنة 1999م، وتعمل على إعداد الكوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات ذوي الإعاقة5. إلا أن المتابع والملاحظ لحالة ووضع ذوي الإعاقة في فلسطين قد يجد أنهم هذه الفئة ما زالت تعاني من وجود تنمية حقيقة تحقق وتلبي حاجاتهم المختلفة. وفي هذه الدراسة، تم تسليط الضّوء على البرامج التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، ومناقشة مدى فاعلية هذه البرامج وكفاءتها في مساعدتهم وتمكينهم للانخراط في المجتمع الفلسطيني، وتحقيق التنمية المجتمعية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها.

يعدّ مستوى العناية والرعاية بالأشخاص ذوي الإعاقة معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، وتشكل رعايتهم إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، لأنها تنبثق من مشروعية حقهم في فرص متكافئة مع غيرهم في مجالات الحياة كافّة، للعيش بكرامة وحريّة.

وفي الواقع الفلسطيني، ومن خلال متابعة الباحثة لواقع ذوي الإعاقة يلاحظ أن هناك ضعفاً في تطبيق برامج تأهيل شاملة ومستدامة من وزارة التنمية الاجتماعية، للنّهوض بحقوق ذوي الإعاقة، ودمجهم بالمجتمع، الأمر الذي يحدّ من مشاركتهم ودورهم في التنمية المجتمعية والاقتصادية بشكل كامل، فمازالت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة للأفراد ذوي الإعاقة حديثة نسبياً، وقد جاءت في سياق نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، ويقع على عاتق الوزارة العبء الأكبر في تقديم خدمات الرعاية، لفئة واسعة من الفئات المهمشة، كونها الجهة الحكومية ذات العلاقة المباشرة ومظلة الخدمات المقدمة لهم، مما يضعف من قدرتها على إحداث التأثير المطلوب، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لتقديم أشكال الرعاية المختلفة لهذه الفئة. بالتالي وفي ظل حجم التحديات التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المختلفة من مصادرة مقدراته وغيرها ومحدودية الإمكانيات الاقتصادية والمالية التي تعيق تحقيق التطور والتنمية المرغوبة، فإن أثر التدخلات الإغاثة لا يمكن أن تحقق التطور والأثر المطلوب فلا بد من تعزز فرص التنمية من خلال تحويل التحديات إلى فرص تنموية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، بالتالي إن قضايا وحقوق ذوي الإعاقة وتماشياً مع خطة التنمية المستدامة تتطلب منا مزيداً من البحث بما تتضمن من أوضاع خاصة بهم، فقد بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة في فلسطين العام 2017 (255.224) شخصاً من ذوي الإعاقة6، وهو ما يدفعنا إلى أن نبحث في مدى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة أن الملاحظ لحياة هؤلاء الأفراد يكتشف مدى ما يعانون من صعوبات حياتية بشكل عام، ذلك أن هنالك مؤشرات واضحة لأي مهتم لغياب تحقيق تنمية فاعلية في جانب حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين.

2.1 أسئلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. أين نحن من أهداف التنمية المستدامة 2030م، في مجال سياسات الرعاية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية؟
2. ما واقع سياسات الرعاية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.
3. هل سياسات الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.1 أهداف الدراسة

1. التعرف على أهداف التنمية المستدامة 2030م، في مجال سياسات الرعاية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.
2. التعرف على واقع سياسات الرعاية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.
3. التّيقن والتّحقّق من مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في مجال سياسات الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّة.

4.1 أهميّة الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في العديد من الاعتبارات النظرية البحثية والعملية التطبيقية، على النحو الآتي:

أ- **الأهمية النظرية:** تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على دراسة مدى تطابق السياسات الفلسطينية، تجاه فئة ذوي الإعاقة مع الأهداف الوطنيّة للتنمية المجتمعيّة في سياق الجهود الفلسطينيّة، لتقدم في اتجاه التنمية المستدامة لعام 2030م، وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي سلطت الضوء على هذا الموضوع بعد أن خبا وخفت ردحا طويلا من الزّمن.

ب- **الأهمية البحثية:** هذه الدراسة قد تفتح أفاقا لدراسات أخرى لم يتم البحث بها.

ج- **الأهمية التطبيقية:** الوقوف على واقع سياسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية قد يفيد في توجيه المختصين في وضع برامج وسياسات تعزز من قدرتهم على الوفاء بالحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى أهمية الدراسة في تحسين سياسات الرعاية لذوي الإعاقة، من خلال لفت أنظار الجهات ذات العلاقة؛ لإيجاد سياسات ملائمة لإدارتها بما ينسجم مع الواقع الفلسطيني ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030. ومن خلال نتائج الدراسة يمكن وضع التوصيات أمام أصحاب القرار وذوي الاختصاص، لتعمل على تطوير الواقع أو تعالج أي قصور في سياسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وهو ما قد يسهم في رسم خارطة طريق للتوجهات المستقبلية والسياسات المطلوبة للرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة لتحقيق الدمج الأمثل والرعاية الاجتماعية المثلى، ولتحقيق التنمية المستدامة في مجال ممارسات الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة.

6.1 حدود الدّراسة:

يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة في ضوء الحدود التالية:

- **أما الحدود الموضوعية:** الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّة، ومدى تحقيق هذه السياسات أهداف التنمية المستدامة 2030، في مجال سياسات الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة من خلال وصف واستقراء واقع هذه السياسات.
- **الحدود البشرية:** تطبيق الدراسة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.
- **الحدود المكانية:** تطبيق الدراسة في وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، رام الله.
- **الحدود الزمانية:** تطبيق الدراسة لسياسات وبرامج وزارة التنمية الاجتماعية المطبقة 2019.

7.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات:

- **الأشخاص ذوي الإعاقة**: يعرف قانون حقوق ذوي الإعاقة الفلسطيني رقم 4 لسنة 1999 ذوي الإعاقة بأنة" الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثالة من غير المعوقين"7.
- وتعرف منظمة الصحة العالمية الإعاقة تعريفاً شاملاً بأنها "الضرر الذي يصيب الفرد نتيجة لحالة من القصور أو العجز، ويحول أو يحد من قيام الفرد بدوره الطبيعي في الحياة بالنسبة لعمره وجنسه وخصائية الاجتماعية والثقافية"8.
- **التنمية المستدامة**: التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار، وللتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد9.
- **التنمية الاجتماعية**: تشير التنمية الاجتماعية إلى "التغير الشامل على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، للانتقال بالوضع الحالي لما ينبغي أن يكون عليه، وذلك بهدف تحسين وتطوير أحوال الناس باستغلال جميع ما يتاح من موارد وطاقات في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغير بشكل أساسي على مشاركة الجميع"10.

8.1 منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي القائم على استقراء الواقع باستخدام بأسلوب التثليث (triangulation) من خلال الأدوات التالية: مراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة، وتحليل المضمون للبرامج، والزيارات الميدانية التي تخللها المقابلات من خلال مقابلات بنيويه مكتوبه (structured interview) مع الفاعلين الرسميين في القطاع.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم التنمية:

تُعتبر التنمية المستدامة ركيزة أساسية في تمكين الدولة اقتصاديا واجتماعيا، لتحقيق الحياة الكريمة لمواطنها وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كافّة، وخلق فرص عمل لائقة دون تمييز.

وتعرف التنمية المستدامة على أنها "تنطوي على استنباط نظام اجتماعيّ واقتصاديّ يضمن الأهداف المستدامة؛ أي ارتفاع الدخل، وارتفاع المعايير التعليمية وتحسين الصحة، وتحسين الجودة العامة للحياة"11. وهو تعريف يبرز موضوع تعزيز رفاهية الفرد، وتلبية حاجاته المختلفة، ضمن رؤيا واضحة تتطلب التخطيط والاستغلال الأمثل للموارد، لتطوير نوعيّة الحياة الإنسانيّة.

إذاً الاستدامة "نسيج يحيط ويلف جميع أوجه الحياة، ويضعنا أمام تحديات تترجم في سلوكياتنا اليومية وخيارات في حجم التكاليف مقابل المنافع التي نحصل عليها في الجوانب المختلفة البيئية والاجتماعية والاقتصادية"12، وهو تعريف يؤكد على إيجاد التوازن بين تلبية حاجات الإنسان، والموارد البيئية.

وفي السياق الفلسطيني ترى الباحثة، أنّ مفهوم التنمية يرتكز على عملية التغيير المجتمعي التي تساهم في تمكين المجتمع الفلسطينيّ بما يتضمنه من أفراد وأسر ومؤسسات، ونقله تدريجيا من النزاعات إلى السلام وإكسابه القدرة على التطور الذاتي؛ لتحسين نوعية الحياة، وتوفير الحياة الاجتماعية الكريمة، والخدمات الأساسية - كافّة - لجميع الأفراد.

وتعدّ فلسطين غنية برأس المال البشريّ المتميز، الذي يمكن الاعتماد عليه من خلال اكتشاف طاقاته الإبداعية واستثمارها في سبيل خدمة التنمية، وهذا يتطلب خلق بيئة محفزة من أجل الوصول إلى مجتمع ثقافي وطني، بالإضافة إلى العمل على خلق أنظمة وقوانين وسياسات، لتكوّن أداة نحو التطور، من خلال التعاون والتكامل بين المؤسسات، سواء أكانت أهلية أم رسمية، من أجل العمل وفق أجندة وطنيّة تساهم في خلق بيئة جديدة ،صالحة للنمو الاقتصادي السليم ،من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل، وتحسين نوعية حياة المواطن الفلسطيني، مع مراعاة العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد لجميع شرائح الشعب الفلسطيني لخلق تنمية متوازنة13. ومن هذا المنطلق، لابد من ابتكار أفكار إبداعية، وتبنّي مبادرات تولد منها مشاريع نوعية مدرة للدخل، لتكون فرصة للاستثمار.

2.2 التنمية المقيّدة في فلسطين

قضية التنمية في فلسطين، قضيّة أخذت اهتماماً واسعاً من المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد اتصف المفهوم التنموي الفلسطينيّ على أنه آليّة من آليات تحقيق حقوق المواطنين، واكتسب بعداً سياسيّاً، هدف إلى وقف التدهور ومقاومته، ونتيجة للواقع الاقتصادي والاجتماعي السيء ،وتدمير البنى التحتية المستمر بممارسات الاحتلال المتعاقبة، منذ عام 1967 أدى ذلك إلى انتشار الفقر والبطالة والتناقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية لا حصر، واستنادا لمخرجات دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2017 حول معالم الفقر في فلسطين، تبيّن أنّ ما يقارب ثلث السكان في فلسطين 29.2% يعيشون دون خط الفقر الوطني، وتجدر الإشارة أن معدل الفقر في غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية، فقد بلغت النسب على التوالي (53%)، (13.9%)14. ولتغيير الواقع التنموي للفئات الفقيرة والمهمشة، كجزء مهمّ في المجتمع، والمحرك الأساسي للتحقيق التنمية الاجتماعية، لابد من عملية تمكين هذه الفئات، وتمتعهم بحياة كريمة، وابتكار فرص عمل لائقة والنهوض بحقوقهم. كذلك العمل على ابتكار أُطر وخطط استراتيجية مستقبلية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتحقيق أهداف اجتماعية عادلة، بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

منذ نشوء السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في عام 1994، تحملت مسؤولية إدارة العمل التنموي ضمن خططها الاستراتيجية، وطورت من خلالها أنظمة وإجراءات وتشريعات، تحكم عملية الاستثمار والعمل بكل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، في تلك الفترة بدأت باستلام الصلاحيات الاجتماعية، وعملت مع مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات والجمعيات الأهلية التي تعمل في المجال الاجتماعي في تقديم الخدمات الأساسية الاجتماعية للمواطن الفلسطيني. وقامت المؤسسات المذكورة بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية بطرح أفكار وأساليب جديدة لإيجاد برامج ومشاريع لدعم الفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وبذلك تأخذ دورها في بناء الدولة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة15، واستنادا لأجندة السياسات الوطنيّة للأعوام 2017- 2022 " يستحق الفلسطينيون حقوق الإنسان الواجبة لهم بصفتهم مواطني دولة مستقلة تنعم بالرخاء والازدهار16.

3.2 الأشخاص ذوي الإعاقة وعلاقتهم في التنمية

منذ عرض الأهداف الإنمائية للألفيّة للعالم في عام 2001 وفي أعقاب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تقدم موضوع الاهتمام بحقوق ذوي الإعاقة بشكل ملحوظ، نتيجة تطور المجتمع الدولي وتبنّي النموذج الاجتماعي للإعاقة، إذ تبنت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، إذ تعيد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التأكيد على العلاقة "المتكاملة" القائمة على الحقوق بين الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ تسلط ديباجة اتفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الضوء على كيفيّة متابعة حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة للتغلّب على الفقر، وتحديات التنمية المتنوعة والمتداخلة17.

إنّ ما يواجه ملايين الأشخاص من ذوي الإعاقة وأسرهم، حول العالم من معيقات وتحديات وحرمان، عجّلت بولادة ميثاق الأمم المتحدة، بوضع اتفاقية للأمم المتحدة لضمان اتّخاذ خطوات إيجابية لاحترام وتعزيز وتنفيذ حقوق الإنسان لهذه الفئة، وقد تزايد التركيز العالميّ على تعزيز التنمية الشاملة للإعاقة، وتشير دراسة 18 أن حوالي 80% من أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم، يقيمون في سياق البلدان النامية، ويعانون في كثير من الأحيان من الفقر وبناء على ذلك، تعدّ قضية الأشخاص ذوي الإعاقة قضية تنموية بسبب ارتباطها ثنائي الاتجاه بالفقر؛ وذلك لأنّ الإعاقة قد تزيد من خطر الإصابة بالفقر، والفقر قد يزيد من خطر الإعاقة"19.

4.2 الإعاقة بالو اقع الفلسطيني:

يعرف الشخص المعاق كما نصت علية المادة (1) من قانون حقوق المعوقين رقم (4) لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، للعام 1999م بأنه: "الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خَلقي أو غير خَلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين"20.

واستنادا لتقرير المسح الإحصائي للجهاز المركزي للإحصاء لعام 2017 فقد بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة نحو 255,000 فرداً، بنسبة تقدّر ب 6% في فلسطين21. ومن هذا المنطلق، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون إلى رعاية خاصة، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال تنمية قدراتهم وتطويرها، كأشخاص فاعلين يمتلكون طاقات وقدرات لخرطهم في المجتمع والعملية التنموية.

يمكن القول إن تحقيق التنمية الاجتماعية من دون توفير الحماية والعدالة الاجتماعية والتي وضعت كأولوية وطنيّة في أجندة السياسات الوطنيّة 2017- 2022 للمواطن الفلسطينيّ، والتي تمثلت في الحد من الفقر من خلال تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة، والعمل على توفير فرص العمل اللائقة والاندماج الاجتماعي لهذه الفئات، وبالتالي يجب الالتزام تجاه المواطنين بضمان حقوقهم والمساواة في حصولهم على الخدمات الأساسية كافة، وحماية الفئات المهمشة الضعيفة في المجتمع الفلسطيني22.

كما إن صياغة منظور حقوقيّ تنمويّ للإعاقة يتمثل في أن حقوق الأفراد ذوي الإعاقة ،لا تختلف عن حقوق أمثالهم من الناس، ولا يتم فصل قضية الإعاقة عن القضايا الأخرى المختلفة، بناء على ذلك يتطلب دعم صمود هذه الفئات، والتّضامن الاجتماعي، وتكثيف الجهود من الجهات الفاعلة، والمؤسسات الرسمية والأهلية كافّة مع إقرار التدخلات والتدابير اللازمة، على مستوى التشريعات والسياسات والاستراتيجيات، في ظل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن حق هذه الفئات الاستفادة من برامج التنمية؛ لا تعدّ الإعاقة مبررا لحرمانه من الحصول على الخدمات الأساسية التي تناولتها أهداف التنمية المستدامة من مثل التعليم والعمل، الصحة والحماية الاجتماعية، أو غيرها.

أخذت قضية ذوي الإعاقة اهتماما متزايدا في الإطار التنموي في فلسطين، ووضعت قوانين ولوائح تنفيذية خاصة بالتمييز ضد ذوي الإعاقة، والحصول على حقوقهم كاملة في المجتمع. ويشير القانون الفلسطيني رقم (4) لعام 1994 الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، إلى "توفير الخدمات الصحية والتأهيلية بما يشمل تشخيص أو تصنيف درجة الإعاقة، كذلك ضمان وجود تأمين صحيّ مجانيّ لأفراد ذوي الإعاقة وعائلاتهم وتوفير كل الخدمات الطبية اللازمة لهم، إضافة إلى توفير سبل الكشف المبكر عن الإعاقات والعمل على الوقاية منها، نهاية بتقديم العلاجات الطبية والصحيّة اللازمة بما يشمل العمليات الجراحية، والأجهزة الطبيّة حتى لو يتم شراؤها من خارج دوائر وزارة الصحة"23.

أما فيما يتعلق بقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999 م بشأن حقوق المعوقين حول بطاقة المعوق: "تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية رزمة من الخدمات الصحية والدمج الاجتماعي والمهني والتعليمي، وإعادة التأهيل، وخدمات الدعم وفق نوع الإعاقة ودرجاتها، وذلك من خلال بطاقة ذوي الإعاقة التي تصدرها وزارة الشئون الاجتماعية، ويتمّ من خلالها تقديم خدمات لذوي الإعاقة بالتنسيق مع الوزارات والجهات الرسمية والأهلية، ومع الهيئات الأجنبية والدولية ذات العلاقة في هذا المجال"24.

كذلك نص القانون الفلسطينيّ على "حق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالحق في التعليم والعملية التربوية، من خلال توفير مناهج ملائمة لطبيعة الإعاقات المختلفة بشتى درجاتها وأصنافها، إضافة إلى مواءمة المرافق التعليمية - المدارس والجامعات- بشكل يمكن الأفراد ذوي الإعاقة من استخدام تلك المرافق، والانخراط بالعملية التعليمية"25. وفي استعراض لإحصائية وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين لعام 2018 بلغت نسبة المتفرغين للدراسة أو التدريب 13.08%26.

يندرج تحت القانون الحق في العمل والتشغيل، حيث يعدّ العمل والوظيفة من أسباب تحسين الصحة النفسية والاجتماعية والمكانة الاجتماعية للأفراد ذوي الإعاقات، وبالتالي حرصت وزارة العمل على تضمين نص قانونيّ، محتواه أن تلتزم جهات العمل الحكومية وغير الحكومية بتوظيف ما لا يقل عن 5% من طواقمها. حيث نصت اللائحة التنفيذية على أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية على تشجيع أصحاب العمل على فتح فرص التوظيف للأفراد ذوي الإعاقات والعمل على دمجهم في أماكن العمل.

يمكن القول إن قانون العمل الفلسطيني لم يتعرض لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التدريب المهني ولم يركز على القدرات والمؤهلات واكتفى على ملائمة العمل لإعاقتهم، والواجب أن يكون التشغيل على أساس قدراتهم على تلبية متطلبات العمل وليس على إعاقتهم، كما أن القانون لم يورد أي عقوبات على الالتزام بهذا القانون ما يعكس التزام أخلاقي لا يرتقي لمستوى الواجب.

أما في الجانب الآخر، نص القانون الأساسيّ الفلسطينيّ المعدل لعام 2003 في المادة رقم (9) على الحقوق والحريات العامة، حيث أكّدت "أن المواطن الفلسطينيّ سواء أمام القانون أو القضاء لا يتم التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة رقم (10) على "احترام حقوق المواطن الفلسطيني وحمايتها، ووجوب السلطة الوطنية الفلسطينية الانضمام للمواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية، التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان"27.

وقد أشارت دراسة28 حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين أن الفلسطينيين من ذوي الإعاقة يعانون بكافة فئاتهم وأعمارهم، ذكوراً وإناثاً من مشاكل أساسية في مختلف مجالات الحياة، ذلك أنه لا يوجد نظام اجتماعي ينتفع به ذوي الإعاقة ويوفر لهم الأمان الاجتماعي والاقتصادي، والخدمات الأساسية، وفشل مساعدات الإغاثة التي تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية. ودراسة 29 هدفت إلى إلقاء نظرة تاريخية على التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة وفاعلية المؤسسات ودورها في إقرار القوانين والمشاريع الخاصة بهم، أن هنالك مجموعة من العقبات التي تحول دون تنفيذ القوانين التي تختص بذوي الإعاقة على أرض الواقع، وان هنالك حاجة لإقرار تشريعات تعزز حقوق ذوي الإعاقة وأكد على الدور المهم للمؤسسات ومجموعات الضغط غير الحكومية للمساهمة في إقرار تشريعات تعزز حقوق ذوي الإعاقة.

5.2 سياسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية

أجرت الحكومة الفلسطينية في عام 2016 عملية تشاورية، للتخطيط للتنمية، من أجل تحديد أولويات التنمية الوطنية للفترة 2017 -2022 بحيث أن أجندة السياسات الوطنية، المواطن أولا وهي التي اعتمدها مجلس الوزراء تستعرض ثلاثة محاور، تحدد الوجهة الاستراتيجية للحكومة في السنوات الست المقبلة، الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح الحكومي، والتنمية المستدامة، وترد ضمن كل واحد من هذه المحاور مجموعة من الأولويات الوطنية الرئيسة، والسياسات القطاعية الرامية إلى تحسين نوعية حياة الشعب، كل إلى جنب مع مواصلة الجهود لبناء الدولة، حيث تعتبر أجندة السياسات الوطنية أن هذين المسارين يعزز كل منهما الأخر[30].

6.2 برامج وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية:

تعمل وزارة التنمية الاجتماعية، وبالتنسيق مع الوزارات ومؤسسات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص على توفير حماية اجتماعية للمواطن الفلسطيني، من خلال تنفيذ أربعة برامج أساسية تتوافق مع موازنتها العامة لتدعيم صمود المواطنين، فقد تمّ إقرار برنامج التنمية المجتمعية حديثا، وهو الذي يرتكز على التكامل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في التنمية المستدامة، وتعزيز دور المؤسسات في تنمية مجتمعاتها، وتسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها في خطتها الاستراتيجية لعام 2017- 2022. وتتمثل على النحو الاتي31.

1. برنامج المساعدات الاجتماعية والتمكين الاقتصادي: يعمل هذا البرنامج على تمكين العائلات الفقيرة والمهمشة (من ذوي الإعاقات، الأطفال، النساء المعنفات، الشباب) لتحقيق الدخل بالاعتماد على ذاتها، وتقديم المساعدات النقدية والعينية المنتظمة والطارئة والموسمية، بالإضافة إلى تقديم خدمة التأمين الصحي والإعفاءات المدرسية وغيرها، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين نوعية حياة العائلات الفقيرة المهمشة، واستقلالها اقتصاديا من خلال تدخلات، ومشاريع صغيرة مدرة للدخل، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية وغذائية تلبي احتياجاتهم. يقدر رأس مال البرنامج 12 مليون دولار لمدة خمس سنوات من 2013- 2017 بدعم من بنك التنمية الإسلامي.
2. برنامج الإدماج والحماية: يهدف برنامج الدمج والحماية إلى تحسين أوضاع الفئات المهمشة وتنميتها، بتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية في مجال الرعاية والتوعية والتأهيل وتوفير الحماية لهذه الفئات (الأشخاص ذوي الإعاقة، الفقراء، النساء والأطفال والمسنين، ومدمني المخدرات، والسجناء وعائلاتهم)، وذلك لتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، والعمل على حماية هذه الفئات من العنف والاستغلال والتهميش، من خلال مديريات مراكز التأهيل والتدريب المهني التابعة للوزارة، للاهتمام بهذه الفئات، وتكافؤ الفرص فيما بينها.
3. برنامج الإدارة والتخطيط: يرتكز البرنامج على تقديم الدعم الإداري والقانونيّ، وبناء نظم الرقابة والتقييم، وتطوير نظام الأتمتة والترويج الإعلامي لبرامج الوزارة، وتجنيد التمويل، ووضع الخطط، وإعداد التقارير وبناء القدرات لضمان تنفيذ برامج الوزارة بكفاءة وفاعلية.
4. البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة: نظرا لتنوع الإعاقات ودرجاتها للأشخاص من ذوي الإعاقة، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية على توفير العديد من الخدمات الاجتماعية من خلال عدة مراكز تأهيل وتدريب تابعة للوزارة. علاوة على ذلك، فإنها تتجه نحو شراء خدمات التأهيل من مزودي الخدمات، في القطاع الخاص والقطاع الأهلي بشكل كبير، بهدف تحسين الأوضاع الصحية والنفسية والاجتماعية للمستفيدين، لزيادة فرصهم في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يتوافق مع أجندة السيادة الوطنية، وإمكانية حصولهم على الخدمات على قدم المساواة بصورة عادلة متساوية مع غيرهم.

5. برنامج التحويلات النقدية: بدأ برنامج التحويلات النقدية في عام 2009 وهو أكبر برنامج مساعدات في الوزارة، وهي مساعدات تستهدف جميع الفئات المهمشة والضعيفة من الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة، لتساعدهم في سد احتياجاتهم الأساسية، وتقدر موازنة البرنامج سنويا بنحو 520 مليون شيقل، يتم تمويل البرنامج بنسب مساهمة معينة من الاتحاد الأوروبي بنسبة تقدر ب 40% والحكومة ب 60%. تتراوح قيمة المساعدة للمستفيدين من ضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة من 750 شيكل إلى 1800 شيكل كل 3 شهور بواقع أربع دفعات في السنة الواحدة. فقد بلغ عدد الأشخاص المعاقين المستفيدين من البرنامج كما جاء في التقرير الإحصائي السنوي للوزارة لعام 2017 نحو 59,137 فرداً، ويشكلون ما نسبته نحو 8.6% من إجمالي المستفيدين من البرنامج.
6. برنامج القروض: بدأ البرنامج في عام 2008 بناء على رؤية الوزارة المتمثلة في تأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وجاء البرنامج بناء على اتفاقية تعاون للشراكة مع الهلال الأحمر الإماراتي، ونصت على آليات سبل التعاون في تنفيذ خطة عمل الإقراض، وصياغة نظام مشترك، ودليل إجراءات يحكم عمل الإقراض للأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف البرنامج إلى تأسيس مشاريع صغيرة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية، والاستفلال الاقتصادي، وتحقيق الدمج الاجتماعية. البرنامج يشمل على قروض تمنح لفئة ذوي الإعاقة بحيث لا يقل عمر المستفيد عن 18 سنة ولا يزيد عن 60 سنة حسب المادة (12) لدليل وإجراءات النظام الداخلي.

منذ بداية عام 2008 بدأ برنامج القروض بنظام الأكشاك بمبلغ يقدر من (1000) إلى (2000) دولار، وبعد عام 2010 تم تطوير الصندوق إلى مشاريع صغيرة بسقف مالي يتراوح بين (2000- 5000) دولار، وفي عام 2015 رفع السقف المالي للمشاريع التأسيسية إلى 7000 دولار و5000 دولار كحد أدنى للمشاريع التطويرية، من عام 2017 ارتفعت نسبة القروض إلى (10.000) دولار. وجاء ذلك بناء على السياق التاريخي للمتابعة والتقييم من الطاقم المسؤول عن المشاريع القائمة، والمشاريع قيد الإنشاء، المشاريع تنجح حسب الجدوى الاقتصادية وحسب المشاريع المتوفرة في المنطقة التي يعيش فيها الشخص من ذوي الإعاقة وحسب قدرته أو من ينوب عنه في إدارة المشروع، ومنذ تأسيس البرنامج كان التمويل المفترض من قبل الهلال الأحمر الإماراتي حسب الاتفاقية مبلغ (6,000,000) دولار وتم تمويل فعلي للصندوق بقيمة مالية تقدر ب (2,880,000) دولار أمريكي صرف منه مبلغ بقيمة (2,400,000) دولار موزعات على 531 مشروعاً حتى نهاية عام 2017 و(23) مشروعاً قيد الصرف، أما المبلغ المالي المتبقي في الصندوق يقدر حوالي (480,000) دولار، وما تم تسديده من المنتفعين بلغ 100,000 دولار32.

7. برنامج الإعفاء الجمركي: تم منح أول إعفاء جمركي للأشخاص المعاقين حركيا في عام 2008 بما يمكنه من الحصول على سيارة خاصة أو حصولهم على إعفاء جمركي بالإنابة على أن يكون الشخص المعاق غير قادر على القيادة وتصل نسبة الإعفاء إلى 100% وتكون سارية لغاية خمس سنوات، بلغت نسبة طلبات الإعفاء الجمركي حسب نوع الطلب للأعوام 2010- 2017، 37% شخصي و63% بالإنابة في حين بلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على إعفاء جمركي بالإنابة 680.3 شخصا منذ العام 2010 ولغاية العام 2017. وكانت أعلى نسبة في العام 2010 بنسبة تقدر ب 22% وأقلها في العام 2013. ولحاجة الناس الملحة لفتح اللائحة التنفيذية ومطالبهم تم تعديل اللائحة عام 2010 لتشمل الإعاقات الأكثر تطورا وذلك ضمن الإعفاء بالإنابة، وتم توسعة اللائحة التنفيذية لتشمل الإعفاء بالإنابة، بشرط أن يكون المناب قريبَ درجةٍ أولى، ويعيشون في نفس المسكن، انخفضت نسبة الإعفاء الجمركي في عام 2016 لعدم الاستقرار الأمني، وعدم الفهم الكامل من قبل اللجان الطبية في دوائر الصحة لقانون الإعفاء الجمركي33.

8. برنامج الأدوات المساندة: يشمل البرنامج الذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية على تقنيات وأدوات وخدمات ،تتلاءم مع احتياجات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة حسب البيئة المحيطة والأنشطة اليومية، وتتمثل بالأدوات والأجهزة المعدلة والمصممة بشكل خاص، لهذه الفئات لتحسين قدرته الوظيفية أو الحركية، وقد بدأ هذا المشروع في العام 2018 وهو مشروع ممول من الموازنة العامة بقيمة 2.5 مليون شيقل يقدم مختلف الأدوات المساعِدة من كراسٍ متحركة أو كهربائية، وسماعات طبية، وأطراف صناعية وأجهزة مساعدة للمشي (Walker)، لكلّ الأشخاص ذوي الإعاقة مع تركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقراء.

3. عرض النتائج ومناقشتها.

لقد تمَّ إجراء هذه الدِّراسة بالتَّسلسل من خلال تحديد موضوعات الدراسة وحصر مجتمَّع الدِّراسة المتمثل في موظفي وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وعرض أسئلة المقابلة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص للتأكد من صدق المحتوى والصدق الظاهري لأسئلة المقابلة، ومن ثم إجراء المقابلات، والاطلاع على البرامج والسياسات التي تنفذها الوزارة، ومن ثم تحليل استجابات المقابلة والتوصل إلى نتائج، والتَّعليق على النَّتائج ومناقشتها والخروج بالتَّوصيات بناءً على ذلك.

1.3 التحليل لو اقع البرامج

من خلال تحليل البرامج وآليات التنفيذ وتحليل سياسات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية نحو رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030م، يتبن ما يلي:

- **نتائج السؤال الأول للدراسة**: ما واقع سياسات الرعاية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية.

يتبين من بيانات برامج وزارة التنمية الاجتماعية أن هناك 4 برامج من أصل 8 تستهدف ذوي الإعاقة مباشرة، وبرنامجان يستهدفان هذه الفئة جزئيا، وهذا مؤشر على الاهتمام الرسمي بهذه الفئة، استنادا إلى الإطار القانوني والمؤسساتي والبرامجي، وينسجم مع السعي الدائم للسلطة الوطنية نحو أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال المقابلات مع موظفي وزارة التنمية المجتمعيّة والوثائق، تبين إجمالي الموازنات للبرامج المذكورة أعلاه هو 280 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014- 2018 أي بمعدل 56 مليونا تقريبا في السنة لكل البرامج، وهذا يدل على قلة الإمكانات المالية، ممّا يجعل تحقيق الأهداف في غاية الصعوبة، لا سيّما أن حجم الطبقة المهمشة الفقيرة وذوي الإعاقة في تزايد مستمر.

تقوم سياسات الوزارة واستراتيجيتها للسنوات القادمة على التحول من الإغاثة إلى التنمية الاجتماعية، وتؤكد الوزارة حق المواطن الفلسطيني في التنمية، كجزء من منظومة حقوق الإنسان الدولية، والذي يتمثل في تنمية قدرات الأفراد ذوي الإعاقة، وإيجاد فرص عمل للفئات المهمشة، وتطوير نظام التعليم لخلق ثقافة مجتمعية تساهم في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة؛ فكان لبرنامج التمكين الاقتصادي الثقل الكبير والحيز الأوسع في اهتمامات الوزارة، بحيث أولت البرنامج اهتماما كبيرا، تجسد في عدد المشاريع والتدخلات التي تم تنفيذها في فلسطين، ليس للأسر المسجلة على قوائم الوزارة كحالة اجتماعية مستفيدة على برنامج التحويلات النقدية فحسب، بل لفئات مجتمعية أخرى كالشباب والمرأة والرياديين، وتم استحداث وسائل تمكينية جديدة مثل التدريب والتشغيل، كل ذلك ليصبح برنامج التمكين الاقتصادي بالمستوى المطلوب، لتمكين الأسر الفقيرة اقتصاديّا.

لكنّ اعتقاد الوزارة المبني على الواقع بالدراسات الميدانية، بأنّه لا يمكن محاربة الفقر بمفهومه التقليدي وأن الإغاثة باتت مسألة محدودة للتعامل مع الفقر المتزايد في فلسطين، نتيجة ممارسات الاحتلال، يجعلها أكثر حرصاً على القضاء عليه، لذلك طورت الوزارة استراتيجيتها إلى محاربة ما هو أبعد من الفقر بمفهومه الاقتصادي إلى ما يسمي بالفقر متعدد الأبعاد، حيث يطال جوانب متعددة من حياة الأسر مثل الصحة والتعليم والبيئة والحياة الاجتماعية وغيرها، ولما عجزت الإغاثة عن محاربة تلك الأبعاد الأخرى للفقر جاءت مشاريع التمكين الاقتصادي كبديل وطرح استراتيجي ينقل الأفراد والأسر- بما فيهم الأفراد من ذوي الإعاقة- من حالة الإغاثة إلى حالة من التنمية المستدامة، تستطيع الأسر من خلالها الاعتماد على ذاتها، بدل الاعتماد على المساعدات الإغاثية حتى لو كانت بشكل دائم، كتلك المساعدات التي تحصل عليها من برنامج التحويلات النقدية أو على برنامج الغذاء العالمي.

تجدر الإشارة واقع سياسات الرعاية الاجتماعية، للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية ما زالت لا تلبي الاحتياجات الأساسية المختلفة لهم وهنالك نقص واضح في الخدمات المقدمة، بالتالي لا بد أن تكون الرعاية الاجتماعية كافية، كما أن ما زلت سياسات وزارة التنمية الاجتماعية تفتقر إلا التحفيز المطلوب لتحقيق الحماية الاجتماعية والاستقلالية والمشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة.

- **نتائج السؤال الثاني**: هل سياسات الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟.

من خلال المقابلات مع موظفي وزارة التنمية المجتمعيّة تظهر النتائج إن ثقافة التنمية السائدة بالوزارة لغاية اللحظة، وتغيير مسماها من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، يدل على أن الوزارة ماضية في استراتيجيتها الجديدة، التي تقوم على التحول التدريجي إلى العمل التنموي، والاستغناء على المدى البعيد عن الكثير من البرامج الإغاثية، لتبقى فئتان فقط يمكن إدراجهما على برامج الإغاثة، وهم المسنون وشديدو الإعاقة فقط.

إنّ مسألة البحث عن مورد بشري بات السمة البارزة، التي تنحى من خلالها الوزارة إلى مسالة التنمية فالاستثمار في هذا الجانب هو الاستثمار الحقيقي، والأساس في كل سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تهدف إلى إحْداث تنمية شاملة.

إن واقع برامج التأهيل والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، تسعى الى تعزيز فرص النمو والتنمية في طبيعة برامجها وخدماتها، والوصول الى كافة الفئات من ذوي الإعاقة إلا أن هذه البرامج بحاجة الى المتابعة لتعزيز استدامة هذه الخدمات، وتنوعها.

هنالك ضعف في عملية المتابعة والتقييم المتعلقة في بعض البرامج، لا سيّما برنامج الإقراض الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولة عن خطط وتقارير المؤسسات في مجال الإعاقة وهي بحاجة الى أن تمارس هذا الدور في متابعة عمل المؤسسات بشكل منظم. وعلى الرغم من تحول وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، والتحول التدريجي إلى العمل التنموي إلا أنّ هناك قصوراً في رصد الأموال اللازمة، من الحكومة لوزارة التنمية الاجتماعية لتغطية نفقات تنفيذ حقوق المعاقين.

هنالك ضعف آخر يكمن في عدم انتظام التمويل الخارجي نتيجة أسباب سياسة مما يؤدي إلى عرقلة البرامج في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في الوقت المحدد، وهذا يحد من ممارسة أنشطتهم الحياتية في العمل، وبالتالي يضعف مشاركتهم بالعملية التنموية مع تزايد أعداد المستحقين للمساعدة بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية وما ينتج عنها من ارتفاع لنسب الفقر والبطالة والتهميش. ومع تزايد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع الفلسطيني، والواقع المأساوي الذي يعيشونه، فإن الغالبية العظمى منهم يواجهون صعوبات في التنقل والحركة والعمل والتعلم، إلى جانب الشّعور الفرديّ بانتفاص حقوقه أو العيش بين أفراد المجتمع. علاوة على ذلك صعوبة تلقي

الخدمات، وارتفاع تكاليف الخدمة، وعدم توفرها أحيانا مما ينعكس سلبا عليهم وذويهم، وقد يعرضهم لمخاطر صحية ونفسية، لذلك يجب أن تسعى الوزارة بشكل مستمر في تطوير برامج التأهيل والرعاية كرافعة لتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في سبيل دمجهم بالمجتمع، وتحقيق العيش الكريم لهم.

هنالك ضعف في عملية المتابعة والتقييم المتعلقة في بعض البرامج، وخاصة برنامج الإقراض الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولة عن خطط وتقارير المؤسسات في مجال الإعاقة، ولكنها لم تمارس هذا الدور في متابعة عمل المؤسسات بشكل منظم، وبالرغم من تحول وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، والتحول التدريجي إلى العمل التنموي إلا أنّ هناك قصوراً في رصد الأموال اللازمة من الحكومة، لوزارة التنمية الاجتماعية لتغطية نفقات تنفيذ حقوق ذوي الإعاقة.

ضعف التمويل الخارجي وعدم انتظامه، نتيجة أسباب سياسة في الدّرجة الأولى، مما يؤدي إلى عرقلة البرامج في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في الوقت المحدد، وهذا يحد من ممارسة أنشطتهم الحياتية العمليّة، والنّتيجة ضعف مشاركتهم بالعملية التنموية، بالتالي لا بد أن تنتهج الوزارة سياسات تنموية وبرامج وطنية لتعوض هذا الضعف.

يمكن القول إن هنالك غياب الوعي الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية وتنصل بعض الوزارات من تحمل المسؤوليات في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. ومما سبق ترى الباحثة أن تحقيق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة يبدأ بتفعيل التنسيق بين كافة القطاعات المختلفة، وتبني برنامج وطني شامل يعكس رعاية شاملة لكافة جوانب حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يستدعي وجود التعاون والتنسيق بين كامل القطاعات والمؤسسات والأجهزة المعنية بتنفيذ. وهنا تجدر الإشارة أن واقع سياسات الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما زالت بحاجة إلى النضوج والتركيز والمتابعة والعمل، ولضمان تلبية سياسات وبرامج وزارة التنمية الاجتماعية لا بد أن تفي هذه البرامج بالتزاماتها بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير حياة صحية، ولكن سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة على التحويلات النقدية لن تتمكن من أداء هذه الوظائف إلا أذا كانت هذه التحويلات كافية لتعويض عن تكاليف الإعاقة، وان تتكيف الخدمات الصحية مع حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن القول إن هذه السياسات تفتقر إلى التدابير المناسبة التي تكفل العمل اللائق لذوي الإعاقة، ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم، من خلال التحول إلى نهج المشاركة الاجتماعية لتعزيز دمجهم الاجتماعي. ونؤكد على أهمية إدماج هذه الشريحة في المجتمع الفلسطيني من خلال توفير الفرص وإزالة العوائق وتعزيز مشاركتهم في مختلف الأنشطة المجتمعية والتنموية ليكونوا أحد ركائز المجتمع الفلسطيني في بناء المستقبل وتحقيق فرص التنمية.

توصيات الدراسة ومقترحاتها.

في ضوء النتائج توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1. ضرورة إيجاد رؤية شاملة وتطلّع مراقبة، لوضع الخطط والاستراتيجيات حول كيفية تعامل الدولة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذها على أرض الواقع.
2. تنظيم تقديم الخدمات، وتفعيل دور وزارة التنمية الاجتماعية –بجعله واقعا حقيقيّا - في متابعة عمل المؤسسات بشكل منظم.
3. تخصيص الموازنات النّقديّة الكافية، على أساس شهري، أو فصليّ، لتنفيذ قانون حقوق ذوي الإعاقة رقم 4 لعام 1999.

4. مراجعة سياسة منح المساعدات المالية بحيث تكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على مخصصات دوريّة تضمن لهم العيش الكريم.
5. العمل على تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بقانون الإعفاء الجمركي، والذي يقتصر على المعاقين حركيا فقط، إذ لا بد أن يأخذ في الاعتبار مختلف أشكال الإعاقة (الحركيّة والحسيّة والعقليّة والذّهنيّة).
6. تطوير الهيكل الحكومي والمؤسسات والقوانين، لإيجاد حكومة تعمل وفق معايير نظم الحكم الرشيد العادل وحماية حقوق المواطن لا سيّما ذوي الإعاقة، إضافة إلى تطبيق إدارة مالية شفافة ومتوازنة لإدارة العمليات الحكومية وفق المعايير الدولية، ما يعزز عمل المتابعة والتقييم لسياسات وبرامج الوزارة، وذلك لما يوفره من معلومات لازمة وكافية لتخطيط ورقابة المركز النقدي للمنشأة.

قائمة المراجع

1- Brolan, C. E. (2016). A word of caution: human rights, disability, and implementation of the post- 2015 Sustainable Development Goals. laws, 5(2), 1- 22.

2- أجندة السياسات الوطنية 2017- 2022 الفلسطينية (2016). المواطن أولاً. رام الله، فلسطين، ص6.

3- وزارة التنمية الاجتماعية (2017). استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017- 2022. رام الله، فلسطين. ص2.

4- وكالة وطن للإنباء. (2016). تحقيق استقصائي فلسطين لم تفِ بالتزاماتها الدولية اتجاه ذوي الإعاقة. متوفر على الموقع https://www.wattan.net/ar/tv/ 192324.htm

5- نور، إيمان وفداء، الكايد. (2019). تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لتصنيف التربوي: الواقع والرؤيا المستقبلية. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات، جامعة بيرزيت، 23 – 24 نيسان، 2019. ص3

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). التعداد العام لسكان والمساكن والمنشأة في فلسطين، رام الله، فلسطين.

7- المقتفي (بدون تاريخ) قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رام الله، فلسطين، متوفرة على الموقع الإلكتروني، http://muqtafi.birzeit.edu: تم الوصول بتاريخ 2019/1/4.

8- أبو النصر، مدحت. (2005) الإعاقة الجسمية: المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، ص14.

9- الهيتي، نوزاد. (2008). التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية، دار الكتاب القطرية، ص23.

10- السروجي، طلت. (2012). التنمية الاجتماعي: المثال والواقع. القاهرة: دار الهداية، ص35.

11- Atkinson, G., Dietz, S., Neumayer, E., & Agarwala, M. (Eds.). (2014). Handbook of sustainable development. Edward Elgar Publishing.

12- العربيد، عصام (2008). فهم المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 28(2)، 152- 190.

13- أشتية، محمّد (2018). منظور تنموي جديد. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار–بكدار، رام الله، فلسطين.

14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). معالم الفقر في فلسطين، رام الله، فلسطين، ص10.

15- عبد الله، واثق (2012). أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994- 2009م. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 68..

16- أجندة السياسات الوطنية 2017- 2022. (2016). المواطن أولاً، رام الله، فلسطين، ص 3- 4.

17- Hill, P. S., Buse, K., Brolan, C. E., & Ooms, G. (2014). how can health remain central post- 2015 in a sustainable development paradigm? Globalization and health, 10(1),1- 5.

18- Schindeler, T. L., & Aldersey, H. M. (2019). Community- Based Rehabilitation Programming for Sex (uality), Sexual Abuse Prevention, and Sexual and Reproductive Health: A Scoping Review. Disability, CBR & Inclusive Development, 30(1), 5- 28.

19- World Health Organization. (2015). Disability and Health: Fact Sheet No. 352. Retrieved November, 17. 2019.

20- المقتفي (بدون تاريخ). المادة رقم (1) من قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رام الله، فلسطين، متوفرة على الموقع الإلكتروني، http://muqtafi.birzeit.edu: تم الوصول بتاريخ 2019/1/4.

21- وزارة التنمية الاجتماعية (2019). التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017، رام الله، فلسطين، ص7.

22- أجندة السياسات الوطنية 2017- 2022 الفلسطينية. (2016). المواطن أولاً، رام الله، فلسطين. ص6. متوفرة على الموقع الإلكتروني https://palaestina.org: تم الوصول بتاريخ 2018/12/28.

23- المقتفي (بدون تاريخ). قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رام الله، فلسطين، متوفرة على الموقع الإلكتروني،http:muqtafi.birzeit.edu: تم الوصول بتاريخ 2019/1/4.

24- المقتفي (بدون تاريخ). قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999 م بشأن حقوق المعوقين، رام الله، فلسطين متوفرة على الموقع الإلكتروني،http: muqtafi.birzeit.edu: تم الوصول بتاريخ 2019/1/5.

25- المقتفي (بدون تاريخ). قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رام الله، فلسطين، متوفرة على الموقع الإلكتروني،http:muqtafi.birzeit.edu: تم الوصول بتاريخ 2019/1/4

26- محمود عرضة. (2019/1/8). مقابلة شخصية، رئيس قسم البرمجة، وزارة التنمية الاجتماعية، رام الله،

27- المقتفي (بدون تاريخ). القانون الأساسيّ الفلسطينيّ المعدل لعام 2003، رام الله فلسطين، متوفرة على الموقع الإلكتروني،http:muqtafi.birzeit.edu: تم الوصول بتاريخ 2019/1/5

28- عمرو، زياد. (2001). حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، ص33.

29- النجار، أحمد (2009). الوضع القانوني لاحتياجات المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين. ص24.

30- مكتب رئيس الوزراء وصندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين. (2016). فلسطين (2030) التغير الديمغرافي: فرص للتنمية. رام الله، فلسطين ص2.

31- وزارة التنمية الاجتماعية. (2017). التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017، رام الله، فلسطين ص5- 10.

32- محمد رشدي. (2019/1/8). مقابلة شخصية، مدير برنامج صندوق الإقراض، وزارة التنمية الاجتماعية، رام الله، فلسطين.

33- نظام الديك (2019/1/8). مقابلة شخصية، مدير برنامج الإعفاء الجمركي، وزارة التنمية الاجتماعية، رام الله، فلسطين.